

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 80 @) الواردية في الكتُب الفقهية وهي عبارة عن
المادة (85) إلا لألفاظ . مثال ذلك : لما كانت زفافة
اللقيط (وهو الولد المتروك في الشوارع مجهول الأب
والأولياء) تلام بيت المال ويؤدى عنه من بيت المال
فيما لو قتل شخصاً دية القتل . فتتركته تعود إلى بيت
المال لو مات فبيعت المال الذي يغرم زفقات اللقيط
ويتحمل عنه الدين يغنم تركته . (المادة 89) : يضاف
الفعول إلى الأفعال لا الأمر ما لم يكن مجبراً . هذه المادة
فرع للمادة (95) ، وقد أخذت من كلمة الأمر لا يضمن
بالأمر ' الواردية في المجامع ووكالة الأسيان . مثال ذلك
: لو قال إنسان لآخر : أتلف مال فلان ففعل كان الضمان
على المأمور إذا فعل حيث لا يعد الأمر مجبراً شرعاً كما
يُعلم من باب الإكراه ولأن الأمر إذا لم يكن مالاً
فأمره بالتصرف في ماله الغير باطل (راجع المادة 295)
كذلك لو أمر شخص رجلاً ببيع شاة قد باعها من آخر ولم
يسلمها فذبحها الرجل وهو يعلم أن ذبحها مبيحة
فلا يمسئرتري حق تضمنينها للذابح ولا يس لهذا أن يرجع
بذلك على الأمر والاصل أنه لا يرجع بالضمان على الأمر
ما لم يكن مكرهاً إكراهاً معتبراً . (مستثنيات هذه
الأقاعدة) لهذه القاعدة مستثنى واحد : وهو أنه لو
أمر رجل بالبيع عاقل صبياً بإتلاف مال فأتلفه الصبي
فالضمان في مال الصبي حسب المادة (960) إلا أن الولي
الرجوع على الأمر بما دفعه من مال الصبي بخلاف ما لو
كان الأمر صبياً فلا يس للولي حق الرجوع عليه . (
المادة 90) : إذا اجتمع المباشرون والمتسببون أضيف الحكم
إلى المباشرون هذه القاعدة مأخوذة من الأسيان . ويفهم
منها أنه إذا اجتمع المباشرون أي عامل الشياء وفاعله

بِالذَّاتِ مَعَ الْمُتَسَبِّبِ وَهُوَ الْفَاعِلُ لِلْسَّبَبِ الْمُفْضِي لِرَوْقٍ .
ذَلِكَ الشَّيْءُ وَلَمْ يَكُنْ السَّبَبُ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّتِيجَةِ .
السَّبَبُ إِذَا هُوَ لَمْ يُتَّبَعْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ آخَرَ ، يُضَافُ الْحُكْمُ
الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمُبَاشِرِ دُونَ
الْمُتَسَبِّبِ وَبِعِبَارَةٍ أُخْصِرُ يُقَدِّمُ الْمُبَاشِرُ فِي الضَّمَانِ عَنِ
الْمُتَسَبِّبِ . تَعْرِيفُ الْمُبَاشِرِ - هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ التَّلَافُ مِنْ
فِعْلِهِ دُونَ أَنْ يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّلَافِ فِعْلُ فَاعِلٍ آخَرَ .
مِثَالُ : لَوْ حَفَرَ رَجُلٌ بَيْتًا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَأَلْقَى أَحَدُ
حَيَوَانَاتٍ شَخْصٍ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ ضَمِنَ الَّذِي أَلْقَى الْحَيَوَانَاتِ وَلَا
شَيْءَ عَلَى حَافِرِ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ حَفَرَ الْبَيْتِ بِحَدِّ ذَاتِهِ لَا
يَسْتَوْجِبُ تَلَافَ الْحَيَوَانَاتِ وَلَوْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ فِعْلُ الْمُبَاشِرِ
وَهُوَ إلقاءُ الْحَيَوَانَاتِ فِي الْبَيْتِ لَمَا تَلَافَ الْحَيَوَانَاتُ بِحَفْرِ
الْبَيْتِ فَقَطْ . وَرُبَّمَا قَائِلٌ يَقُولُ بِأَنَّ لَوْ لَمْ يَحْصُلْ فِعْلُ
الْحَفْرِ لَمَا تَأْتَى فِعْلُ الإلقاءِ . فِيمَا أَنْ فِعْلُ الإلقاءِ هُوَ
الْوَصْفُ الْأَخِيرُ فَقَدُ أُضِيفَ التَّلَافُ إِلَيْهِ وَقَدُ وَرَدَ فِي
الْوَلَوَاتِ الْجَدِيدَةِ (كَلُّ حُكْمٍ يَثْبُتُ بِعِلَّةٍ ذَاتِ وَصْفَيْنِ يُضَافُ
الْحُكْمُ إِلَى الْوَصْفِ الَّذِي وَجِدَ مِنْهُمَا أَخِيرًا) . أَمَّا إِذَا كَانَ
ذَلِكَ الْحَيَوَانَاتُ سَقَطَ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيْتِ فَإِذَا كَانَ حَافِرُ الْبَيْتِ
قَدُ حَفَرَهُ بَدُونَ أَمْرٍ مِنْ وَلِيِّ الْأَمْرِ فَالضَّمَانُ كَمَا سَيَرَدُ فِي
الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ يَتَرْتَّبُ عَلَى حَافِرِ الْبَيْتِ .